

تقرير حول الحوار الموازي مع المجتمع المدني

لجهة الحسيمة تازة تاوانات تحت شعار

« من اجل مكانة حقيقية للمجتمع المدني في بناء الديموقراطية»

5 أكتوبر 2013

تم افتتاح أشغال اللقاء تحت شعار " من اجل مكانة حقيقية للمجتمع المدني في بناء الديموقراطية" بعد إلقاء كلمة السيدة سلوى بداوير رئيسة جمعية ملتقى المرأة حيث شكرت في كلمتها الحاضرين و الحاضرات على تلبية الدعوة لحضور الحوار الموازي مع المجتمع المدني وذلك من اجل تفعيل النقاش على المستوى الوطني حول التحديات المطروحة خاصة بعد الهجوم من طرف بعض التصريحات الحكومية لطمس مجهودات التغيير والتنمية ودفاعا عن الهوية الجموعية وكذا تدارس المستجدات التي تعرفها الساحة الوطنية.

تلتها مداخلة الأستاذ سعيد الطبل وذلك حول موضوع "رها نات الحركة الجموعية في ظل الوضع السياسي " حيث تناول فيها معطين للنقاش :

المعطى الأول :صيرورة الحركة الجموعية عبر مجموعة من المراحل وموقع الجمعيات داخل مسار تفعيل ديموقراطية حقيقية واعتبار الفاعل الجموعي من الركائز الأساسية في كل تطورات البلاد .

المعطى الثاني:حركة فبراير -انتفاضة الديموقراطية .

تميزت مرحلة الاستقلال إلى بداية التسعينات بتعمق الجانب الفكري -الثقافي وكذا نشوء الجانب الحقوقي (حقوق النساء -حقوق الطفل) التحسيس على القيم والمواطنة,غير أن العمل الجموعي تركز في هذه الفترة في دور الشباب لصعوبة الاشتغال بحرية (منع الحريات)

فترة بداية الثمانينات إلى أواخر التسعينات اتسمت هذه المرحلة ببداية تحقيق المكتسبات وتراجع مجموعة من القوانين

-فرض العمل الجموعي كقطب ديموقراطي لإصلاح وتقديم مقترحات في مجالات عدة

-الانفتاح على التمويل الدولي والانفتاح على الجمعيات كتمثيلية للمواطنين

-ظهور العمل الجموعي التنموي

-تموقع الجمعيات ذات الطابع الترافعي على المستوى الدولي عبر تقارير دولية حول واقع الطفولة وحقوق النساء

-ظهور العمل الجموعي كقوة اقتراحية مثل المساهمة في إصلاح قانون الجمعيات وأيضا كشريك أساسي في أي برنامج أو استراتيجية التنمية (متابعة المال العام، دور المجتمع المدني في فضح الخروقات السياسية كالصحة، التعليم، العنف ضد النساء .

كما تطرق أيضا السيد سعيد الطبل إلى موقع المجتمع المدني داخل التغيير في مرحلة الربيع الديموقراطي (حركة فبراير) حيث كان أول تفاعل حكومي مع المجتمع المدني والمواطن للمطالبة بالعدالة الاجتماعية، الكرامة والحرية .

اختتمت المداخلة بتذكير الحاضرين والحاضرات بالقضايا الأساسية لحوار المجتمع المدني أهمها :

-تفعيل حقيقي للديمقراطية التشاركية.

-إعادة النظر في قانون الجمعيات (غموض مسألة المنفعة العامة).

-قانون الضرائب .

-البنيات التحتية لأرضية الاشتغال.

-تقويم قدرات الفاعلين ومسار الحريات العامة .

المداخلة الثانية كانت للأستاذ علي بلمزيان حول موضوع "واقع ودور الحركة الجموعية في جهات الريف والشرق وآفاق العمل " تطرق من خلالها إلى ضرورة التمييز بين العمل الجموعي و المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في كل من أوروبا والوطن العربي ،كما أكد في مداخلته أن ملتصم الربيع الديموقراطي أنتج مفهوما جديدا للمجتمع المدني (كل ما يساهم في انتقال ديموقراطي إلى دولة الحق والقانون) كما أن حركة فبراير ساهمت في خلق فهم جديد للمجتمع المدني حيث استطاعت الدولة استيعاب هذه الموجات المطالبة بالعدالة الانتقالية .

تطرق أيضا إلى أسباب تراجع العمل الجموعي التي تتجلى أغلبها في :

-ظهور جمعيات تساهم في تنفيذ سياسات الدولة وتخدم أجهزتها

-المجتمع المدني لم يتم بالدور الكامل من اجل التموضع الجيد خرائطيا

وفي ختام مداخلته دعا السيد علي بلمزيان إلى توسيع مساحة الحوار الديموقراطي بين الجمعيات كمحطة بارزة لفرض تواجدها وتسييج العمل بقضايا الدستور ،تفعيل مقتضياته وأيضا المطالبة بالكشف عن الاختلاسات والخروقات .

-حرص الجمعيات على النزاهة والشفافية

-الحفاظ على المال العام

-فرض التواجد الجموعي كقطب حوار ديموقراطي

مشاركة الحاضرين والحاضرات كانت عبر مجموعة من التساؤلات أهمها:

احمد الحموشي -شبكة اكراو -الناظور

تمحورت المداخلة حول التساؤلات التالية :

-أسباب انسحاب الجمعيات من الحوار الحكومي

-هل من الضروري تقسيم الجمعيات إلى تنموية وأخرى غير تنموية ضمن ما يسمى بتصنيف الجمعيات علما أن المعركة الحاصلة هي الدفاع عن الجمعيات في ممارسة حقوقها الديمقراطية المشروعة

الزاوي

أكد من خلال مداخلة دعمه لنداء الرباط كما أكد جهله بوجهة نظر الحكومة تجاه الجمعيات وأهمية اللقاء التواصلي الذي يعد في نظره فرصة للاطلاع على دينامية إعلان الرباط للجمعيات الديمقراطية

توريا زعيتروي - وكالة التنمية الاجتماعية - الحسيمة

تطرقت في مداخلتها إلى وجوب المطالبة بتعريف قانوني للمجتمع المدني ،تقييم الجمعيات والسياسات العمومية كما أكدت أيضا على وجوب محاسبة الجمعيات قبل محاسبة السياسات العمومية

تمركز التساؤل الرابع حول كون مجموعة من الجمعيات تفتقر إلى إمكانيات الظهور على الساحة الجمعوية كما تفتقر أيضا إلى إمكانيات الدفاع عن حقوق المواطن

اختتمت الندوة بردود الأستاذين سعيد الطبل و علي بلمزian التي تمركزت جليا حول هدف اللقاء الذي هو ساسا تواصلي بين الجمعيات الحاضرة- على مستوى مدينة الحسيمة- الملمة بالحوار الموازي وأيضا خلق قطب موازي ديموقراطي للجمعيات حيث تتوسع النقاشات وتعمق أسس الحوار حول القضايا المرتبطة أساسا بالحرية العامة و الفضاء الجمعوي .

وحول مقاطعة المجتمع المدني للحوار الموازي فقد أكد الأستاذ سعيد الطبل إقصاء المجتمع المدني وعدم إشراكه في إعداد المذكرة الوزارية الأمر الذي حال دون توفر الشروط الملائمة لحوار ديموقراطي.